



المجلد الثاني

وإطلاقها وحمايتها **UAEPO** بناء

خارطة الطريق المؤسسية الكاملة · الفصول 41-78

المؤسس وصاحب المبادرة
SHAVKAT BEKCHANOV
Dubai · 2026

إشعار النشر والاستخدام المهني

© Shavkat Bekchanov 2026. جميع الحقوق محفوظة. تُنسب فكرة UJI وهيكلها المؤسسي ونصوصها ونظام حوكمتها وتصميمها إلى المؤسس وصاحب المبادرة، وفق القانون المنطبق والاتفاقات النافذة.

هذا الكتاب تصميم استراتيجي ومؤسسي. ولا يثبت أن UJI مرخصة، ولا يحل محل الاستشارة القانونية، ولا يمنح سلطة قضائية أو سلطة نيابة أو شرطة أو جهة تنظيمية. ويتطلب التنفيذ مراجعة مهنيين مؤهلين والجهات المختصة في الولاية المعنية.

كيفية استخدام المجلد الثاني

يتبع كل فصل دورة محكومة: المعنى المؤسسي، ونموذج التنفيذ، والأدوار، والسجلات، والمخاطر، والمقاييس، واختبار السيناريو، والبوابة الموقعة. ولا يعني النشر اكتمال التنفيذ؛ بل يتطلب الإنجاز أدلة حديثة واعتماداً مخولاً.

المحتويات

41	الفصل 41	قرار الشكل القانوني	4
42	الفصل 42	الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية	8
43	الفصل 43	خريطة النطاق التنظيمي	12
44	الفصل 44	مسار الترخيص والموافقات	16
45	الفصل 45	حدود الخدمات المهنية	20
46	الفصل 46	بروتوكول الاختصاص عبر الحدود	24
47	الفصل 47	هيكل حماية البيانات والسرية	28
48	الفصل 48	التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني	32
49	الفصل 49	استراتيجية رأس المال البشري	36
50	الفصل 50	القيادة والتعيينات الرئيسية	40
51	الفصل 51	التحقق المهني والاعتماد	44
52	الفصل 52	أكاديمية UJII ونظام التدريب	48
53	الفصل 53	الحماية ورفاه الفريق	52
54	الفصل 54	مكتبة إجراءات التشغيل القياسية	56
55	الفصل 55	إدارة القضية من البداية إلى النهاية	60
56	الفصل 56	ضمان الجودة والتدقيق الداخلي	64
57	الفصل 57	نموذج التشغيل المالي	68
58	الفصل 58	استقلال التمويل واستدامته	72
59	الفصل 59	الميزانية والخزانة والضوابط المالية	76
60	الفصل 60	العناية الواجبة بالشركاء	80
61	الفصل 61	الشراكات الأكاديمية والعلمية	84
62	الفصل 62	التعاون مع مؤسسات العدالة	88
63	الفصل 63	علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة	92
64	الفصل 64	المشتريات وحوكمة الموردين	96
65	الفصل 65	مكتب إدارة التنفيذ	100
66	الفصل 66	بناء المنصة الرقمية الآمنة	104
67	الفصل 67	حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول	108
68	الفصل 68	الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية	112
69	الفصل 69	مراجعة الجاهزية للتجربة	116
70	الفصل 70	البرنامج التجريبي المحكوم	120
71	الفصل 71	القياس والتعلم والقيمة العامة	124
72	الفصل 72	قرار التوسع وبواباته	128
73	الفصل 73	شبكة الخبراء العالمية	132
74	الفصل 74	الاعتماد والمعايير العالمية	136
75	الفصل 75	الجاهزية للإطلاق المؤسسي	140
76	الفصل 76	رؤية المؤسس والإرث المؤسسي	144
77	الفصل 77	حماية المؤسس والملكية الفكرية	148
78	الفصل 78	خارطة الطريق للحماية القانونية	152

الفصل 41 • قرار الشكل القانوني

الغاية المؤسسية | اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة III وتمويلها ومساءلتها

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 41 مع «قرار الشكل القانوني» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في III. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة III وتمويلها ومساءلتها. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «قرار الشكل القانوني» يجب أن تميز III بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 41 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «قرار الشكل القانوني» كل من مجلس III والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 41 إلا عندما تعمل آلية اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة III وتمويلها ومساءلتها بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة III وتمويلها ومساءلتها.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «قرار الشكل القانوني».

نموذج التنفيذ

1. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «قرار الشكل القانوني» وفصلها عن الفصول المجاورة.
2. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة UJI وتمويلها ومساءلتها بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
3. بناء واختبار آلية اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة UJI وتمويلها ومساءلتها في سيناريو عادي وحدي وسلب.
4. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 41 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
5. جمع حزمة الأدلة لموضوع «قرار الشكل القانوني» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
6. عرض قرار الفصل 41 بشأن «قرار الشكل القانوني» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمساءلة

الدور	المساءلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «قرار الشكل القانوني» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة UJI وتمويلها ومساءلتها على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «قرار الشكل القانوني».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «قرار الشكل القانوني».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «قرار الشكل القانوني».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «قرار الشكل القانوني».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «قرار الشكل القانوني».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع UD المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 41 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «قرار الشكل القانوني» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة IIII وتمويلها ومساءلتها مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 41 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «قرار الشكل القانوني» لا تقيم IIII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة IIII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «قرار الشكل القانوني» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس IIII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 41؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع اختيار الكيان القانوني الذي يمكن من خلاله إدارة IIII وتمويلها ومساءلتها؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 41 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «قرار الشكل القانوني» بعدد الوثائق، بل بقدرة IIII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 42 · الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية

الغاية المؤسسية | تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 42 مع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 42 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» كل من مجلس UJI والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهرى بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 42 إلا عندما تعمل آلية تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».

نموذج التنفيذ

7. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
8. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
9. بناء واختبار آلية تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
10. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 42 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
11. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
12. عرض قرار الفصل 42 بشأن «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة. إذا اعتمدت مهمة تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع III المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 42 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليومي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثناءه. يدخل المراجع في الفصل 42 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» لا تقيم UJI الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJI أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJI

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 42؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تحديد ما يجوز لـ UJI القيام به قبل الترخيص وأثناءه وبعده دون الإيحاء بسلطة قضائية أو شرطية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 42 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJI على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 43 • خريطة النطاق التنظيمي

الغاية المؤسسية | ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 43 مع «خريطة النطاق التنظيمي» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـ U. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «خريطة النطاق التنظيمي» يجب أن تميز الـ U بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 43 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «خريطة النطاق التنظيمي» كل من مجلس الـ U والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 43 إلا عندما تعمل آلية ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».

نموذج التنفيذ

13. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي» وفصلها عن الفصول المجاورة.
14. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
15. بناء واختبار آلية ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد في سيناريو عادي وحدي وسلب.
16. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 43 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
17. جمع حزمة الأدلة لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
18. عرض قرار الفصل 43 بشأن «خريطة النطاق التنظيمي» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «خريطة النطاق التنظيمي» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «خريطة النطاق التنظيمي».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع UDJ المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 43 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «خريطة النطاق التنظيمي» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 43 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «خريطة النطاق التنظيمي» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «خريطة النطاق التنظيمي» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 43؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع ربط كل خدمة مقترحة بالجهة المختصة والترخيص والقيود والمسؤول المعتمد؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 43 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «خريطة النطاق التنظيمي» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 44 • مسار الترخيص والموافقات

الغاية المؤسسية | بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 44 مع «مسار الترخيص والموافقات» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «مسار الترخيص والموافقات» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 44 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «مسار الترخيص والموافقات» كل من مجلس UJI والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 44 إلا عندما تعمل آلية بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».

نموذج التنفيذ

19. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «مسار الترخيص والموافقات» وفصلها عن الفصول المجاورة.
20. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
21. بناء واختبار آلية بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف في سيناريو عادي وحدي وسلب.
22. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 44 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
23. جمع حزمة الأدلة لموضوع «مسار الترخيص والموافقات» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
24. عرض قرار الفصل 44 بشأن «مسار الترخيص والموافقات» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «مسار الترخيص والموافقات» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «مسار الترخيص والموافقات».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع ١١١ المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 44 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «مسار الترخيص والموافقات» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 44 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «مسار الترخيص والموافقات» لا تقيم UJ الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJ أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «مسار الترخيص والموافقات» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للتأثير.

أسئلة مجلس UJ

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 44؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع بناء خطة موافقات متسلسلة تتضمن الاعتماديات ومتطلبات الإثبات وشروط التوقف؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 44 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «مسار الترخيص والموافقات» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJ على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 45 . حدود الخدمات المهنية

الغاية المؤسسية | فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 45 مع «حدود الخدمات المهنية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «حدود الخدمات المهنية» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 45 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «حدود الخدمات المهنية» كل من مجلس المؤسسة والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 45 إلا عندما تعمل آلية فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «حدود الخدمات المهنية».

نموذج التنفيذ

25. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «حدود الخدمات المهنية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
26. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
27. بناء واختبار آلية فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة في سيناريو عادي وحدي وسلب.
28. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 45 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
29. جمع حزمة الأدلة لموضوع «حدود الخدمات المهنية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
30. عرض قرار الفصل 45 بشأن «حدود الخدمات المهنية» على بوابة UJ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJ	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «حدود الخدمات المهنية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «حدود الخدمات المهنية».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «حدود الخدمات المهنية».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «حدود الخدمات المهنية».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «حدود الخدمات المهنية».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «حدود الخدمات المهنية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع ١١١ المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 45 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «حدود الخدمات المهنية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 45 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «حدود الخدمات المهنية» لا تقيم UJII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «حدود الخدمات المهنية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 45؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع فصل التنسيق والبحث المؤسسي عن الاستشارات القانونية المنظمة والتمثيل والممارسة الخيرة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 45 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «حدود الخدمات المهنية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 46 • بروتوكول الاختصاص عبر الحدود

الغاية المؤسسية | ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 46 مع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـU. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» يجب أن تميز الـU بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 46 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» كل من مجلس الـU والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 46 إلا عندما تعمل آلية ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».

نموذج التنفيذ

31. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» وفصلها عن الفصول المجاورة.
32. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
33. بناء واختبار آلية ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
34. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 46 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
35. جمع حزمة الأدلة لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
36. عرض قرار الفصل 46 بشأن «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» على بوابة III وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس III	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع ١١١ المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 46 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 46 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 46؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع ضبط المسائل متعددة الدول والواجبات المتعارضة ونقل البيانات والقواعد المهنية المحلية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 46 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «بروتوكول الاختصاص عبر الحدود» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 47 • هيكل حماية البيانات والسرية

الغاية المؤسسية | إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 47 مع «هيكل حماية البيانات والسرية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «هيكل حماية البيانات والسرية» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 47 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية» كل من مجلس UJI والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 47 إلا عندما تعمل آلية إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».

نموذج التنفيذ

37. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
38. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
39. بناء واختبار آلية إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
40. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 47 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
41. جمع حزمة الأدلة لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
42. عرض قرار الفصل 47 بشأن «هيكل حماية البيانات والسرية» على بوابة UD وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمساءلة

الدور	المساءلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UD	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «هيكل حماية البيانات والسرية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «هيكل حماية البيانات والسرية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع UD المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 47 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «هيكل حماية البيانات والسرية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 47 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «هيكل حماية البيانات والسرية» لا تقيم UDN الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UDN أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «هيكل حماية البيانات والسرية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UDN

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 47؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع إدماج الغرض المشروع وتقليل البيانات وضبط الوصول والاحتفاظ والمساءلة الموثقة في كل سير عمل؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 47 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «هيكل حماية البيانات والسرية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UDN على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 48 • التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني

الغاية المؤسسية | حفظ المصدر والسلامة والصلاحية وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 48 مع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في حفظ المصدر والسلامة والصلاحية وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 48 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني خارجي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» كل من مجلس UJI والجهات المختصة والمهنيون المرخصون ومسؤولو الخصوصية والمتقدمون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 48 إلا عندما تعمل آلية حفظ المصدر والسلامة والصلاحية وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية حفظ المصدر والسلامة والصلاحية وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».

نموذج التنفيذ

43. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» وفصلها عن الفصول المجاورة.
44. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة حفظ المصدر والسلامة والصلاحيات وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
45. بناء واختبار آلية حفظ المصدر والسلامة والصلاحيات وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة في سيناريو عادي وحدي وسلب.
46. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 48 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
47. جمع حزمة الأدلة لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
48. عرض قرار الفصل 48 بشأن «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» على بوابة ١١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني خارجي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة حفظ المصدر والسلامة والصلاحيات وسلسلة الحيازة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- رأي قانوني مكتوب يحدد الولاية المنطبقة لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».
- مصفوفة الأنشطة المسموحة والمحظورة لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».
- سجل التراخيص والموافقات والمسؤولين وتواريخ الانتهاء لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».
- سجل المراجعة المستقلة ومعالجة الاعتراض لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».
- سجل قرار مضبوط بالإصدارات يبين السلطة والأسباب لموضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
ممارسة سلطة قضائية أو شرطية أو سلطة نيابة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تقديم خدمة منظمة دون تصريح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
اختيار قانون حاكم غير صحيح	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
نقل غير مشروع للبيانات أو الأدلة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
ادعاء عام يتجاوز وضع III المثبت	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسلب
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 48 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة حفظ المصدر والسلامة والصلاحيات وسلسلة الحياة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 48 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 48؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع حفظ المصدر والسلامة والصلاحيات وسلسلة الحياة والإفصاح القانوني للمواد الحساسة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 48 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 49 - استراتيجية رأس المال البشري

الغاية المؤسسية | تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 49 مع «استراتيجية رأس المال البشري» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في IIII. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «استراتيجية رأس المال البشري» يجب أن تميز IIII بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 49 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «استراتيجية رأس المال البشري» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 49 إلا عندما تعمل آلية تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».

نموذج التنفيذ

49. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري» وفصلها عن الفصول المجاورة.
50. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
51. بناء واختبار آلية تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة في سيناريو عادي وحدي وسلب.
52. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 49 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
53. جمع حزمة الأدلة لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
54. عرض قرار الفصل 49 بشأن «استراتيجية رأس المال البشري» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «استراتيجية رأس المال البشري» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «استراتيجية رأس المال البشري».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 49 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «استراتيجية رأس المال البشري» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 49 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «استراتيجية رأس المال البشري» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «استراتيجية رأس المال البشري» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 49؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تصميم القوى العاملة اللازمة لمؤسسة متعددة التخصصات مع وضوح الصلاحيات والكفاءة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 49 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «استراتيجية رأس المال البشري» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 50 - القيادة والتعيينات الرئيسية

الغاية المؤسسية | تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 50 مع «القيادة والتعيينات الرئيسية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في U11. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية» يجب أن تميز U11 بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 50 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 50 إلا عندما تعمل آلية تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».

نموذج التنفيذ

55. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
56. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
57. بناء واختبار آلية تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء في سيناريو عادي وحدي وسلب.
58. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 50 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
59. جمع حزمة الأدلة لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
60. عرض قرار الفصل 50 بشأن «القيادة والتعيينات الرئيسية» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «القيادة والتعيينات الرئيسية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول توضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 50 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «القيادة والتعيينات الرئيسية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 50 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «القيادة والتعيينات الرئيسية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «القيادة والتعيينات الرئيسية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 50؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تعيين قادة مستقلين وفق معايير موثقة وفحص التعارض وشروط وضمانات الإعفاء؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 50 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجة غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «القيادة والتعيينات الرئيسية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 51 • التحقق المهني والاعتماد

الغاية المؤسسية | التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 51 مع «التحقق المهني والاعتماد» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـU. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «التحقق المهني والاعتماد» يجب أن تميز الـU بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 51 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «التحقق المهني والاعتماد» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 51 إلا عندما تعمل آلية التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».

نموذج التنفيذ

61. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «التحقق المهني والاعتماد» وفصلها عن الفصول المجاورة.
62. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
63. بناء واختبار آلية التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول في سيناريو عادي وحدي وسلب.
64. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 51 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
65. جمع حزمة الأدلة لموضوع «التحقق المهني والاعتماد» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
66. عرض قرار الفصل 51 بشأن «التحقق المهني والاعتماد» على بوابة UDN وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDN	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «التحقق المهني والاعتماد» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «التحقق المهني والاعتماد».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 51 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «التحقق المهني والاعتماد» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 51 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «التحقق المهني والاعتماد» لا تقيم UJII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «التحقق المهني والاعتماد» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للتأثير.

أسئلة مجلس UJII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 51؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع التحقق من الهوية والتراخيص والوضع والاختصاص والتخصص واستمرار الأهلية قبل منح الوصول؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 51 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «التحقق المهني والاعتماد» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 52 - أكاديمية UJI ونظام التدريب

الغاية المؤسسية | إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 52 مع «أكاديمية UJI ونظام التدريب» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 52 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 52 إلا عندما تعمل آلية إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنتج في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

• يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية إنشاء تعلم قائم على الأدوار

ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر.

• لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «أكاديمية UJI

ونظام التدريب».

نموذج التنفيذ

67. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب» وفصلها عن الفصول المجاورة.
68. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
69. بناء واختبار آلية إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر في سيناريو عادي وحدي وسلب.
70. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 52 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
71. جمع حزمة الأدلة لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
72. عرض قرار الفصل 52 بشأن «أكاديمية UJI ونظام التدريب» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «أكاديمية UJI ونظام التدريب» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «أكاديمية UJI ونظام التدريب».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 52 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «أكاديمية UJI ونظام التدريب» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 52 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «أكاديمية UJ ونظام التدريب» لا تقيم UJ الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJ أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «أكاديمية UJ ونظام التدريب» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJ

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 52؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع إنشاء تعلم قائم على الأدوار ومحاكاة وتقييم وتطوير مهني مستمر؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 52 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «أكاديمية UJ ونظام التدريب» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJ على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 53 • الحماية ورفاه الفريق

الغاية المؤسسية | حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 53 مع «الحماية ورفاه الفريق» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الحماية ورفاه الفريق» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 53 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الحماية ورفاه الفريق» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 53 إلا عندما تعمل آلية حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».

نموذج التنفيذ

73. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الحماية ورفاه الفريق» وفصلها عن الفصول المجاورة.
74. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
75. بناء واختبار آلية حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة في سيناريو عادي وحدي وسلب.
76. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 53 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
77. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الحماية ورفاه الفريق» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
78. عرض قرار الفصل 53 بشأن «الحماية ورفاه الفريق» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الحماية ورفاه الفريق» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعد بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».
- إجراءات الحماية والتصعيد لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «الحماية ورفاه الفريق».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 53 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الحماية ورفاه الفريق» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 53 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الحماية ورفاه الفريق» لا تقيم IIII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة IIII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الحماية ورفاه الفريق» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس IIII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 53؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع حماية المتقدمين والشهود والموظفين من الانتقام والصدمات والتلاعب والتحرش وأعباء العمل غير الآمنة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 53 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجة غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الحماية ورفاه الفريق» بعدد الوثائق، بل بقدرة IIII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 54 • مكتبة إجراءات التشغيل القياسية

الغاية المؤسسية | تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 54 مع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 54 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تميع المسألة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 54 إلا عندما تعمل آلية تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».

نموذج التنفيذ

79. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
80. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
81. بناء واختبار آلية تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة في سيناريو عادي وحدي وسلبي.
82. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 54 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
83. جمع حزمة الأدلة لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
84. عرض قرار الفصل 54 بشأن «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 54 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 54 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 54؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تحويل المبادئ إلى إجراءات ونماذج وصلاحيات قرار وسجلات ودورات مراجعة محكمة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 54 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «مكتبة إجراءات التشغيل القياسية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 55 • إدارة القضية من البداية إلى النهاية

الغاية المؤسسية | ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 55 مع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 55 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 55 إلا عندما تعمل آلية ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».

نموذج التنفيذ

85. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
86. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
87. بناء واختبار آلية ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
88. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 55 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
89. جمع حزمة الأدلة لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
90. عرض قرار الفصل 55 بشأن «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» على بوابة U١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس U١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 55 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 55 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 55؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع ربط الاستقبال والفرز وقبول الأدلة والتعارض والعمل المهني والنتيجة والإغلاق في دورة محكمة واحدة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 55 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجة غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «إدارة القضية من البداية إلى النهاية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 56 • ضمان الجودة والتدقيق الداخلي

الغاية المؤسسية | اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 56 مع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 56 يكون المسؤول المعتمد هو مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» كل من قادة الوظائف والموظفون والمحامون والخبراء والمتقدمون والشهود والمتعاقدون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 56 إلا عندما تعمل آلية اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنتج في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».

نموذج التنفيذ

91. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» وفصلها عن الفصول المجاورة.
92. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
93. بناء واختبار آلية اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
94. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 56 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
95. جمع حزمة الأدلة لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
96. عرض قرار الفصل 56 بشأن «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» على بوابة U1 وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	مدير الموارد البشرية والجودة والعمليات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة الأخلاقيات والحماية والجودة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس U1	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج الأدوار والصلاحيات لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».
- معايير الكفاءة والوصول لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».
- برنامج التدريب والتقييم لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».
- إجراء الحماية والتصعيد لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».
- عينة الجودة وسجل التحسين لموضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تعيين دون كفاءة موثقة	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
تعارض أو تبعية غير معلنة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
تطبيق غير متسق للإجراء	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
صدمة أو انتقام أو عبء غير آمن	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
قرار لا يمكن إعادة بنائه	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 56 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 56 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 56؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع اختبار ما إذا كانت القرارات مخولة وقابلة لإعادة الفحص وفي الوقت المناسب وعادلة ومدعومة بالسجل؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 56 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «ضمان الجودة والتدقيق الداخلي» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 57 • نموذج التشغيل المالي

الغاية المؤسسية | ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 57 مع «نموذج التشغيل المالي» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «نموذج التشغيل المالي» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 57 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «نموذج التشغيل المالي» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 57 إلا عندما تعمل آلية ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «نموذج التشغيل المالي».

نموذج التنفيذ

97. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «نموذج التشغيل المالي» وفصلها عن الفصول المجاورة.
98. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
99. بناء واختبار آلية ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
100. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 57 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
101. جمع حزمة الأدلة لموضوع «نموذج التشغيل المالي» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
102. عرض قرار الفصل 57 بشأن «نموذج التشغيل المالي» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «نموذج التشغيل المالي» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «نموذج التشغيل المالي».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «نموذج التشغيل المالي».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «نموذج التشغيل المالي».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «نموذج التشغيل المالي».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «نموذج التشغيل المالي».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 57 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «نموذج التشغيل المالي» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 57 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «نموذج التشغيل المالي» لا تقيم U الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة U أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «نموذج التشغيل المالي» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للتأثير.

أسئلة مجلس U

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 57؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع ترجمة الرسالة إلى مراكز تكلفة وافتراسات قدرة واحتياطات ومسؤولية مالية واضحة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 57 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «نموذج التشغيل المالي» بعدد الوثائق، بل بقدرة U على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 58 • استقلال التمويل واستدامته

الغاية المؤسسية | تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 58 مع «استقلال التمويل واستدامته» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «استقلال التمويل واستدامته» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 58 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «استقلال التمويل واستدامته» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 58 إلا عندما تعمل آلية تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».

نموذج التنفيذ

103. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «استقلال التمويل واستدامته» وفصلها عن الفصول المجاورة.
104. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
105. بناء واختبار آلية تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا في سيناريو عادي وحدي وسلب.
106. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 58 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
107. جمع حزمة الأدلة لموضوع «استقلال التمويل واستدامته» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
108. عرض قرار الفصل 58 بشأن «استقلال التمويل واستدامته» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «استقلال التمويل واستدامته» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة تنوع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».
- سجل تسوية وضمن مستقل لموضوع «استقلال التمويل واستدامته».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 58 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «استقلال التمويل واستدامته» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تنويع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 58 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «استقلال التمويل واستدامته» لا تقيم UJI الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJI أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «استقلال التمويل واستدامته» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJI

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 58؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تنويع التمويل مع منع المانحين أو المستثمرين أو الشركاء من التحكم في قرارات القضايا؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 58 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «استقلال التمويل واستدامته» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJI على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 59 • الميزانية والخرانة والضوابط المالية

الغاية المؤسسية | إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 59 مع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـ١١١. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» يجب أن تميز الـ١١١ بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 59 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 59 إلا عندما تعمل آلية إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية».

نموذج التنفيذ

109. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
110. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
111. بناء واختبار آلية إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات في سيناريو عادي وحدي وسلب.
112. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 59 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
113. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
114. عرض قرار الفصل 59 بشأن «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» على بوابة ١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الميزانية والخرانة والضوابط المالية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 59 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الميزانية والخزانة والضوابط المالية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 59 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الميزانية والخزانة والضوابط المالية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الميزانية والخزانة والضوابط المالية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 59؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع إرساء الموافقات وفصل المهام والتنبؤ وضوابط الدفع والتقارير القابلة للإثبات؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 59 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الميزانية والخزانة والضوابط المالية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 60 • العناية الواجبة بالشركاء

الغاية المؤسسية | فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 60 مع «العناية الواجبة بالشركاء» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «العناية الواجبة بالشركاء» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 60 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «العناية الواجبة بالشركاء» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 60 إلا عندما تعمل آلية فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».

نموذج التنفيذ

115. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء» وفصلها عن الفصول المجاورة.
116. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
117. بناء واختبار آلية فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون في سيناريو عادي وحدي وسلب.
118. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 60 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
119. جمع حزمة الأدلة لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
120. عرض قرار الفصل 60 بشأن «العناية الواجبة بالشركاء» على بوابة ١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسألة

الدور	المسألة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «العناية الواجبة بالشركاء» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «العناية الواجبة بالشركاء».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 60 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «العناية الواجبة بالشركاء» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 60 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «العناية الواجبة بالشركاء» لا تقيم UJII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «العناية الواجبة بالشركاء» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 60؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع فحص النزاهة والكفاءة والملكية والعقوبات والتعارض والأمن والقدرة على التنفيذ قبل التعاون؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 60 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «العناية الواجبة بالشركاء» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 61 - الشراكات الأكاديمية والعلمية

الغاية المؤسسية | بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 61 مع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة. تتمثل مهمة التصميم الأساسية في بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته. في موضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة. في الفصل 61 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

- لا يكتمل الفصل 61 إلا عندما تعمل آلية بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.
- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».

نموذج التنفيذ

121. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
122. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
123. بناء واختبار آلية بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا في سيناريو عادي وحدي وسلب.
124. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 61 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
125. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
126. عرض قرار الفصل 61 بشأن «الشراكات الأكاديمية والعلمية» على بوابة ١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الشراكات الأكاديمية والعلمية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة بناء علاقات بحثية وخبرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 61 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الشراكات الأكاديمية والعلمية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة بناء علاقات بحثية وخيرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 61 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الشراكات الأكاديمية والعلمية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الشراكات الأكاديمية والعلمية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 61؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع بناء علاقات بحثية وخيرة دون المساس بالاستقلال أو أخلاقيات النشر أو سرية القضايا؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 61 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الشراكات الأكاديمية والعلمية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 62 • التعاون مع مؤسسات العدالة

الغاية المؤسسية | إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 62 مع «التعاون مع مؤسسات العدالة» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمتها.

في موضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 62 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 62 إلا عندما تعمل آلية إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».

نموذج التنفيذ

127. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة» وفصلها عن الفصول المجاورة.
128. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
129. بناء واختبار آلية إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
130. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 62 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
131. جمع حزمة الأدلة لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
132. عرض قرار الفصل 62 بشأن «التعاون مع مؤسسات العدالة» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «التعاون مع مؤسسات العدالة» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 62 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «التعاون مع مؤسسات العدالة» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 62 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «التعاون مع مؤسسات العدالة» لا تقيم UDJ الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UDJ أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «التعاون مع مؤسسات العدالة» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UDJ

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 62؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع إنشاء قنوات قانونية ومحترمة وموثقة مع المحاكم والنيابة والشرطة والسجون والجهات التنظيمية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 62 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «التعاون مع مؤسسات العدالة» بعدد الوثائق، بل بقدرة UDJ على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 63 • علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة

الغاية المؤسسية | الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 63 مع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 63 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تضييق المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 63 إلا عندما تعمل آلية الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».

نموذج التنفيذ

133. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» وفصلها عن الفصول المجاورة.
134. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
135. بناء واختبار آلية الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة في سيناريو عادي وحدي وسلب.
136. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 63 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
137. جمع حزمة الأدلة لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
138. عرض قرار الفصل 63 بشأن «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسلب
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 63 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 63 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة. إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 63؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع الحفاظ على تواصل شفاف وادعاءات صادقة وقرارات محمية وتقارير منضبطة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 63 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 64 • المشتريات وحوكمة الموردين

الغاية المؤسسية | ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 64 مع «المشتريات وحوكمة الموردين» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «المشتريات وحوكمة الموردين» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 64 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 64 إلا عندما تعمل آلية ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».

نموذج التنفيذ

139. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين» وفصلها عن الفصول المجاورة.
140. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
141. بناء واختبار آلية ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
142. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 64 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
143. جمع حزمة الأدلة لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
144. عرض قرار الفصل 64 بشأن «المشتريات وحوكمة الموردين» على بوابة III وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس III	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «المشتريات وحوكمة الموردين» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».
- سجل تسوية وضمان مستقل لموضوع «المشتريات وحوكمة الموردين».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبار الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 64 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «المشتريات وحوكمة الموردين» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه.

يدخل المراجع في الفصل 64 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «المشتريات وحوكمة الموردين» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «المشتريات وحوكمة الموردين» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 64؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع ضبط الاختيار والتعاقد والأمن ومستويات الخدمة والملكية الفكرية والخروج من الموردين؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 64 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «المشتريات وحوكمة الموردين» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 65 • مكتب إدارة التنفيذ

الغاية المؤسسية | تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 65 مع «مكتب إدارة التنفيذ» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في ١١١١. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «مكتب إدارة التنفيذ» يجب أن تميز ١١١١ بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 65 يكون المسؤول المعتمد هو المدير المالي ورئيس الشراكات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «مكتب إدارة التنفيذ» كل من المجلس والمانحون والمستثمرون والبنوك والمشتريات والشركاء والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 65 إلا عندما تعمل آلية تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».

نموذج التنفيذ

145. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ» وفصلها عن الفصول المجاورة.
146. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
147. بناء واختبار آلية تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل في سيناريو عادي وحدي وسلب.
148. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 65 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
149. جمع حزمة الأدلة لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
150. عرض قرار الفصل 65 بشأن «مكتب إدارة التنفيذ» على بوابة UDU وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	المدير المالي ورئيس الشراكات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة التدقيق والمخاطر والاستقلال — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDU	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «مكتب إدارة التنفيذ» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- نموذج مالي أو شراكة معتمد لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».
- ميزانية بمسؤولين وحدود صلاحية لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».
- تقييم مصدر الأموال والتعارض لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».
- عقد بالتزامات قابلة للقياس وحقوق خروج لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».
- سجل تسوية وضمن مستقل لموضوع «مكتب إدارة التنفيذ».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تأثير الممول في قرار القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
دفع دون صلاحية أو إثبات	مراجعة مستقلة وشرط توقف
ملكية شريك غير شفافة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
الاعتماد على مصدر واحد	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
إسناد دون رقابة أو حق خروج	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 65 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمن المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «مكتب إدارة التنفيذ» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 65 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «مكتب إدارة التنفيذ» لا تقيم UUA الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UUA أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «مكتب إدارة التنفيذ» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UUA

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 65؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تنسيق النطاق والاعتماديات والمخاطر والقرارات والأدلة والتسليم عبر البرنامج الكامل؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 65 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «مكتب إدارة التنفيذ» بعدد الوثائق، بل بقدرة UUA على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 66 • بناء المنصة الرقمية الآمنة

الغاية المؤسسية | بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 66 مع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـ١١١. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» يجب أن تميز الـ١١١ بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 66 يكون المسؤول المعتمد هو مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» كل من المستخدمين والمسؤولون والأمن والقانون والبيانات والموردون والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 66 إلا عندما تعمل آلية بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».

نموذج التنفيذ

151. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» وفصلها عن الفصول المجاورة.
152. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
153. بناء واختبار آلية بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم في سيناريو عادي وحدي وسلبى.
154. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 66 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
155. جمع حزمة الأدلة لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
156. عرض قرار الفصل 66 بشأن «بناء المنصة الرقمية الآمنة» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «بناء المنصة الرقمية الآمنة» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- مخطط معماري ونموذج تهديدات لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».
- مصفوفة وصول حسب الدور وفصل البيانات لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».
- سجل البيانات والنماذج والمصادر والاحتفاظ لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».
- أدلة اختبار الأمن والجودة لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».
- خطة الحوادث والتعافي والإيقاف الآمن لموضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
وصول غير مصرح إلى مواد القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
مخرجات ذكاء اصطناعي دون مصدر أو مراجعة بشرية	مراجعة مستقلة وشرط توقف
فقد سلامة الملف أو مصدره	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
اعتماد على مورد دون قابلية النقل	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
فشل غير مكتشف أو غير قابل للتعافي	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسلب.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 66 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «بناء المنصة الرقمية الآمنة» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليومي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 66 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «بناء المنصة الرقمية الآمنة» لا تقيم UJII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «بناء المنصة الرقمية الآمنة» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 66؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع بناء تقنية مفصلة حسب الأدوار وقابلة للتدقيق ومرنة حول مستخدمين موثقين وأقل وصول لازم؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 66 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «بناء المنصة الرقمية الآمنة» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 67 • حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول

الغاية المؤسسية | إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 67 مع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في الـU. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» يجب أن تميز الـU بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 67 يكون المسؤول المعتمد هو مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» كل من المستخدمين والمسؤولون والأمن والقانون والبيانات والموردون والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 67 إلا عندما تعمل آلية إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنتج في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».

نموذج التنفيذ

157. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» وفصلها عن الفصول المجاورة.
158. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسنوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
159. بناء واختبار آلية إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسنوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
160. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 67 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
161. جمع حزمة الأدلة لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
162. عرض قرار الفصل 67 بشأن «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» على بوابة الـ١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس الـ١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسنوداً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- مخطط معماري ونموذج تهديدات لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».
- مصفوفة وصول حسب الدور وفصل البيئات لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».
- سجل البيانات والنماذج والمصادر والاحتفاظ لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».
- أدلة اختبار الأمن والجودة لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».
- خطة الحوادث والتعافي والإيقاف الآمن لموضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
وصول غير مصرح إلى مواد القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
مخرجات ذكاء اصطناعي دون مصدر أو مراجعة بشرية	مراجعة مستقلة وشرط توقف
فقد سلامة الملف أو مصدره	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
اعتماد على مورد دون قابلية النقل	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
فشل غير مكتشف أو غير قابل للتعافي	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسلب.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 67 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئولاً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 67 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» لا تقيم الذكاء الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة الذكاء أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس الذكاء

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 67؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع إبقاء الذكاء الاصطناعي مساعداً ومسئولاً بالمصادر ومختبراً وتحت الإشراف وخاضعاً للحكم البشري المسؤول؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 67 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول» بعدد الوثائق، بل بقدرة الذكاء على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 68 - الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية

الغاية المؤسسية | منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 68 مع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 68 يكون المسؤول المعتمد هو مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات، وتوفر المراجعة المستقلة جهة لجنة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» كل من المستخدمين والمسؤولون والأمن والقانون والبيانات والموردون والمدققون. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 68 إلا عندما تعمل آلية منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».

نموذج التنفيذ

163. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
164. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
165. بناء واختبار آلية منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
166. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 68 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
167. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
168. عرض قرار الفصل 68 بشأن «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» على بوابة UUN وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	مدير التقنية والبيانات وأمن المعلومات — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	لجنة مستقلة للأمن والذكاء الاصطناعي المسؤول — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UUN	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- مخطط معماري ونموذج تهديدات لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».
- مصفوفة وصول حسب الدور وفصل البيئات لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».
- سجل البيانات والنماذج والمصادر والاحتفاظ لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».
- أدلة اختبار الأمن والجودة لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».
- خطة الحوادث والتعافي والإيقاف الآمن لموضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
وصول غير مصرح إلى مواد القضية	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
مخرجات ذكاء اصطناعي دون مصدر أو مراجعة بشرية	مراجعة مستقلة وشرط توقف
فقد سلامة الملف أو مصدره	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
اعتماد على مورد دون قابلية النقل	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
فشل غير مكتشف أو غير قابل للتعافي	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسلب
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 68 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 68 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» لا تقيم UDN الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UDN أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UDN

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 68؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع منع التهديدات واكتشافها واحتواؤها والتعافي منها دون فقدان الأدلة أو الثقة أو الاستمرارية القانونية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 68 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UDN على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 69 • مراجعة الجاهزية للتجربة

الغاية المؤسسية | اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 69 مع «مراجعة الجاهزية للتجربة» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 69 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 69 إلا عندما تعمل آلية اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية بصورة متنسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».

نموذج التنفيذ

169. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة» وفصلها عن الفصول المجاورة.
170. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
171. بناء واختبار آلية اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية في سيناريو عادي وحدي وسلب.
172. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 69 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
173. جمع حزمة الأدلة لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
174. عرض قرار الفصل 69 بشأن «مراجعة الجاهزية للتجربة» على بوابة U11 وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس U11	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «مراجعة الجاهزية للتجربة» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 69 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «مراجعة الجاهزية للتجربة» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنائه.

يدخل المراجع في الفصل 69 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «مراجعة الجاهزية للتجربة» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «مراجعة الجاهزية للتجربة» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 69؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع اشتراط دليل موضوعي على جاهزية الضوابط القانونية والبشرية والتشغيلية والتقنية والمالية وضوابط الحماية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 69 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «مراجعة الجاهزية للتجربة» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 70 • البرنامج التجريبي المحكوم

الغاية المؤسسية | اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 70 مع «البرنامج التجريبي المحكوم» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «البرنامج التجريبي المحكوم» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 70 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 70 إلا عندما تعمل آلية اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».

نموذج التنفيذ

175. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم» وفصلها عن الفصول المجاورة.
176. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
177. بناء واختبار آلية اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام في سيناريو عادي وحدي وسلب.
178. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 70 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
179. جمع حزمة الأدلة لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
180. عرض قرار الفصل 70 بشأن «البرنامج التجريبي المحكوم» على بوابة UD وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UD	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «البرنامج التجريبي المحكوم» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «البرنامج التجريبي المحكوم».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 70 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «البرنامج التجريبي المحكوم» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 70 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «البرنامج التجريبي المحكوم» لا تقيم U11 الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة U11 أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «البرنامج التجريبي المحكوم» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس U11

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 70؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع اختبار المؤسسة ضمن نطاق ضيق ومصرح وقابل للرجوع قبل التوسع العام؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 70 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «البرنامج التجريبي المحكوم» بعدد الوثائق، بل بقدرة U11 على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 71 · القياس والتعلم والقيمة العامة

الغاية المؤسسية | قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 71 مع «القياس والتعلم والقيمة العامة» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في U1. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة» يجب أن تميز U1 بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 71 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 71 إلا عندما تعمل آلية قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».

نموذج التنفيذ

181. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة» وفصلها عن الفصول المجاورة.
182. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
183. بناء واختبار آلية قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها في سيناريو عادي وحدي وسلب.
184. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 71 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
185. جمع حزمة الأدلة لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
186. عرض قرار الفصل 71 بشأن «القياس والتعلم والقيمة العامة» على بوابة ١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «القياس والتعلم والقيمة العامة» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 71 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «القياس والتعلم والقيمة العامة» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه.

يدخل المراجع في الفصل 71 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «القياس والتعلم والقيمة العامة» لا تقيم UDN الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UDN أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «القياس والتعلم والقيمة العامة» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UDN

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 71؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع قياس السلامة والجودة والتوقيت والعدالة والتعلم والمساهمة بدلاً من الدعاية وحدها؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 71 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «القياس والتعلم والقيمة العامة» بعدد الوثائق، بل بقدرة UDN على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 72 • قرار التوسع وبواباته

الغاية المؤسسية | السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 72 مع «قرار التوسع وبواباته» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «قرار التوسع وبواباته» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 72 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «قرار التوسع وبواباته» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 72 إلا عندما تعمل آلية السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «قرار التوسع وبواباته».

نموذج التنفيذ

187. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «قرار التوسع وبواباته» وفصلها عن الفصول المجاورة.
188. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
189. بناء واختبار آلية السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية في سيناريو عادي وحدي وسلب.
190. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 72 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
191. جمع حزمة الأدلة لموضوع «قرار التوسع وبواباته» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
192. عرض قرار الفصل 72 بشأن «قرار التوسع وبواباته» على بوابة UDJ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UDJ	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «قرار التوسع وبواباته» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «قرار التوسع وبواباته».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «قرار التوسع وبواباته».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «قرار التوسع وبواباته».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «قرار التوسع وبواباته».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «قرار التوسع وبواباته».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 72 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «قرار التوسع وبواباته» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه. يدخل المراجع في الفصل 72 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «قرار التوسع وبواباته» لا تقيم UJII الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJII أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «قرار التوسع وبواباته» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJII

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 72؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع السماح بالتوسع فقط عندما تثبت الأدلة القدرة وفعالية الضوابط والجاهزية القانونية المحلية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 72 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «قرار التوسع وبواباته» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJII على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 73 • شبكة الخبراء العالمية

الغاية المؤسسية | تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 73 مع «شبكة الخبراء العالمية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UD. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «شبكة الخبراء العالمية» يجب أن تميز UD بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 73 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «شبكة الخبراء العالمية» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 73 إلا عندما تعمل آلية تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».

نموذج التنفيذ

193. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «شبكة الخبراء العالمية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
194. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
195. بناء واختبار آلية تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية في سيناريو عادي وحدي وسلب.
196. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 73 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
197. جمع حزمة الأدلة لموضوع «شبكة الخبراء العالمية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
198. عرض قرار الفصل 73 بشأن «شبكة الخبراء العالمية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «شبكة الخبراء العالمية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «شبكة الخبراء العالمية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 73 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «شبكة الخبراء العالمية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه. يدخل المراجع في الفصل 73 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «شبكة الخبراء العالمية» لا تقيم UJI الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة. إذا تعارضت مصلحة UJI أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «شبكة الخبراء العالمية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJI

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 73؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تشكيل شبكة موثقة بوضوح الاختصاص والنطاق والسرية والتعارض والمراجعة النظرية؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 73 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «شبكة الخبراء العالمية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJI على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 74 • الاعتماد والمعايير العالمية

الغاية المؤسسية | تحويل منهجيات IIII إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 74 مع «الاعتماد والمعايير العالمية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في IIII. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تحويل منهجيات IIII إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الاعتماد والمعايير العالمية» يجب أن تميز IIII بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 74 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 74 إلا عندما تعمل آلية تحويل منهجيات IIII إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تحويل منهجيات IIII إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».

نموذج التنفيذ

199. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
200. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تحويل منهجيات UJI إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
201. بناء واختبار آلية تحويل منهجيات UJI إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه في سيناريو عادي وحدي وسلب.
202. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 74 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
203. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
204. عرض قرار الفصل 74 بشأن «الاعتماد والمعايير العالمية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجهازية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الاعتماد والمعايير العالمية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تحويل منهجيات UJI إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول توضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «الاعتماد والمعايير العالمية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 74 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الاعتماد والمعايير العالمية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تحويل منهجيات UJI إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه.

يدخل المراجع في الفصل 74 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الاعتماد والمعايير العالمية» لا تقيم UJI الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UJI أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الاعتماد والمعايير العالمية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UJI

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 74؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تحويل منهجيات UJI إلى معايير قابلة للتقييم دون ادعاء الاعتراف قبل استحقاقه؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الصابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 74 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الاعتماد والمعايير العالمية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UJI على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 75 . الجاهزية للإطلاق المؤسسي

الغاية المؤسسية | اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح IIII ولمن وأين وتحت أي حدود

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 75 مع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في IIII. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح IIII ولمن وأين وتحت أي حدود. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» يجب أن تميز IIII بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفصيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 75 يكون المسؤول المعتمد هو رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» كل من المجلس وفريق التجربة والمتقدمون والشركاء والمنظمون والمدققون وممثلو المجتمع. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 75 إلا عندما تعمل آلية اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح IIII ولمن وأين وتحت أي حدود بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح IIII ولمن وأين وتحت أي حدود.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».

نموذج التنفيذ

205. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» وفصلها عن الفصول المجاورة.
206. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح ١١١ ولمن وأين وتحت أي حدود بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
207. بناء واختبار آلية اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح ١١١ ولمن وأين وتحت أي حدود في سيناريو عادي وحدي وسلب.
208. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 75 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
209. جمع حزمة الأدلة لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
210. عرض قرار الفصل 75 بشأن «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» على بوابة ١١١ وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المسائلة
المسؤول	رئيس مكتب التنفيذ والبرنامج التجريبي — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مجلس مستقل للجاهزية والقيمة العامة — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس ١١١	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمسائلة.

إذا اعتمدت مهمة اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح ١١١ ولمن وأين وتحت أي حدود على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- حزمة أدلة جاهزية متكاملة لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».
- نطاق تجربة معتمد وشروط توقف لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».
- سجل النتائج والانحراف والإجراءات التصحيحية لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».
- لوحة جودة وسلامة وقيمة عامة لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».
- قرار موقع بالاستمرار أو التقييد أو التوسع أو التوقف لموضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
إطلاق مع شرط حرج مفتوح	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
توسيع التجربة قبل دليل السلامة	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استبدال القيمة العامة بعدد القضايا	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
إخفاء نتيجة سلبية أو شكوى	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
توسيع عملية تعتمد على أفراد	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 75 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح UD ولمن وأين وتحت أي حدود مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استثنائه.

يدخل المراجع في الفصل 75 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 75؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع اتخاذ القرار النهائي القائم على الأدلة بشأن فتح UD ولمن وأين وتحت أي حدود؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 75 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «الجاهزية للإطلاق المؤسسي» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 76 • رؤية المؤسسة والإرث المؤسسي

الغاية المؤسسية | حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 76 مع «رؤية المؤسسة والإرث المؤسسي» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في المؤسسة. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «رؤية المؤسسة والإرث المؤسسي» يجب أن تميز المؤسسة بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 76 يكون المسؤول المعتمد هو المؤسسة مع مجلس المؤسسة ومسؤول الملكية الفكرية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني ومؤسسي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «رؤية المؤسسة والإرث المؤسسي» كل من المؤسسة والمجلس والقادة المستقبليون وأصحاب الحقوق والشركاء وجهات التسجيل. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تمييع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 76 إلا عندما تعمل آلية حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «رؤية المؤسسة والإرث المؤسسي».

نموذج التنفيذ

211. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» وفصلها عن الفصول المجاورة.
212. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
213. بناء واختبار آلية حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
214. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 76 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
215. جمع حزمة الأدلة لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
216. عرض قرار الفصل 76 بشأن «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمساءلة

الدور	المساءلة
المسؤول	المؤسس مع مجلس UJI ومسؤول الملكية الفكرية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني ومؤسسي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة حفظ الغاية التأسيسية لشفافكات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- بيان المؤسس ومصدر الفكرة لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي».
- سجل أصول الملكية الفكرية لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي».
- سلسلة تعاقدية للملكية والاستخدام المسموح لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي».
- خطة الخلافة وحماية الرسالة لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي».
- خارطة التسجيل والمراقبة والإنفاذ لموضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تخفيف نسبة الفكرة إلى المؤسس	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
نقل حقوق دون نطاق واضح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استخدام العلامة ضد الرسالة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
فقد النطاقات أو المواد أو الشفرة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
تعارض الحقوق الشخصية مع استمرارية المؤسسة	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 76 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة حفظ الغاية التأسيسية لشفافيات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 76 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 76؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع حفظ الغاية التأسيسية لشفافيات بيكشانوف مع تمكين رعاية مؤسسية قانونية وخاضعة للمساءلة ودائمة؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 76 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبول المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجة غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «رؤية المؤسس والإرث المؤسسي» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 77 • حماية المؤسس والملكية الفكرية

الغاية المؤسسية | توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 77 مع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJI. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكومة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» يجب أن تميز UJI بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 77 يكون المسؤول المعتمد هو المؤسس مع مجلس UJI ومسؤول الملكية الفكرية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني ومؤسسي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» كل من المؤسس والمجلس والقادة المستقبليون وأصحاب الحقوق والشركاء وجهات التسجيل. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 77 إلا عندما تعمل آلية توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».

نموذج التنفيذ

217. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
218. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
219. بناء واختبار آلية توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
220. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 77 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
221. جمع حزمة الأدلة لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
222. عرض قرار الفصل 77 بشأن «حماية المؤسس والملكية الفكرية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	المؤسس مع مجلس UJI ومسؤول الملكية الفكرية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني ومؤسسي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «حماية المؤسس والملكية الفكرية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UJI على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- بيان المؤسس ومصدر الفكرة لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».
- سجل أصول الملكية الفكرية لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».
- سلسلة تعاقدية للملكية والاستخدام المسموح لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».
- خطة الخلافة وحماية الرسالة لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».
- خارطة التسجيل والمراقبة والإنفاذ لموضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تخفيف نسبة الفكرة إلى المؤسس	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
نقل حقوق دون نطاق واضح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استخدام العلامة ضد الرسالة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
فقد النطاقات أو المواد أو الشفرة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
تعارض الحقوق الشخصية مع استمرارية المؤسسة	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%.
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي.
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض.
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات.

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 77 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «حماية المؤسس والملكية الفكرية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UD مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 77 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «حماية المؤسس والملكية الفكرية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «حماية المؤسس والملكية الفكرية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 77؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع توثيق التأليف والملكية والتراخيص والعلامات والمعرفة السرية والبرمجيات والاستخدام المسموح به عبر نظام UD؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 77 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «حماية المؤسس والملكية الفكرية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

الفصل 78 • خارطة الطريق للحماية القانونية

الغاية المؤسسية | تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ

الغاية والمعنى المؤسسي

يتعامل الفصل 78 مع «خارطة الطريق للحماية القانونية» بوصفه قدرة مؤسسية مستقلة في UJII. ولا يكتمل الغرض بإعداد سياسة أو الحصول على تأكيد غير رسمي، بل يجب إنشاء نظام تشغيلي يربط الصلاحية والمنهج والأدلة والمسؤولية والمراجعة المستقلة في سلسلة واحدة محكمة.

تتمثل مهمة التصميم الأساسية في تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ. ويجب أن تبقى هذه المهمة ضمن السلطة القانونية وأن تحمي المتقدمين والمهنيين، وأن تتيح لمراجع لاحق إعادة بناء ما تقرر ومن قرره وعلى أي دليل وما القيود التي حكمته.

في موضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية» يجب أن تميز UJII بين الحقيقة المثبتة والافتراض، وبين النشاط المسموح والخدمة المنظمة، وبين التفضيل التشغيلي والضابط الإلزامي. ويؤدي عدم اليقين غير المحسوم إلى تضيق النطاق أو طلب رأي مكتوب مؤهل أو قرار بالتوقف، لا إلى ثقة غير مسندة.

في الفصل 78 يكون المسؤول المعتمد هو المؤسس مع مجلس UJII ومسؤول الملكية الفكرية، وتوفر المراجعة المستقلة جهة مستشار قانوني ومؤسسي مستقل. وتشمل الأطراف المعنية بموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية» كل من المؤسس والمجلس والقادة المستقبليون وأصحاب الحقوق والشركاء وجهات التسجيل. ولا يؤدي تعدد المشاركين إلى تجميع المساءلة؛ إذ يحتفظ كل قرار جوهري بمسؤول واحد مخول وتاريخ نفاذ واحد وسبب مسجل.

النطاق والحدود

لا يكتمل الفصل 78 إلا عندما تعمل آلية تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ بصورة متسقة، وتترك أثراً قابلاً للتدقيق، وتنجح في الاختبار المستقل. ويبقى خارج النطاق أي نشاط يتطلب ترخيصاً أو موافقة أو كفاءة متخصصة أو سلطة محلية إلى أن يوثق هذا الأساس.

- يشمل النطاق تصميم وتوثيق وتدريب واختبار ومراجعة مستقلة لآلية تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ.
- لا يشمل النطاق أي عمل منظم دون تصريح أو صلاحية أو وضع مهني موثق لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».

نموذج التنفيذ

223. تحديد النتيجة القابلة للقياس لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية» وفصلها عن الفصول المجاورة.
224. توثيق الأساس القانوني والأخلاقي والتشغيلي لمهمة تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ بما في ذلك المحظورات والافتراضات وشروط التوقف.
225. بناء واختبار آلية تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ في سيناريو عادي وحدي وسليبي.
226. تعيين المسؤول والمنفذين والمراجع المستقل ومسار التصعيد للفصل 78 ومنع الشخص الواحد من البدء والاعتماد والتصديق على القرار ذاته.
227. جمع حزمة الأدلة لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية» وتحديد تواريخ الإصدارات وإعادة التحقق الإلزامية.
228. عرض قرار الفصل 78 بشأن «خارطة الطريق للحماية القانونية» على بوابة UJI وتسجيل الاعتراضات والقيود والإجراءات التصحيحية والحالة النهائية.

الأدوار والمسائلة

الدور	المساءلة
المسؤول	المؤسس مع مجلس UJI ومسؤول الملكية الفكرية — مسؤول عن الفاعلية والتحديث.
المراجعة المستقلة	مستشار قانوني ومؤسسي مستقل — تتحدى الافتراضات وكفاية الضابط.
المنفذون	ينفذون الأعمال المحددة ويحفظون السجلات ويبلغون الانحراف.
مجلس UJI	يعتمد القيود الجوهرية ويقبل المخاطر المتبقية.

الاعتماديات وضبط التغيير

تستقبل نتيجة «خارطة الطريق للحماية القانونية» مدخلات من القرارات السابقة وتنقل الصلاحيات والقيود والسجلات والمخاطر المفتوحة إلى الفصول اللاحقة. ولا يكتمل التسليم إلا بعد تأكيد المسؤول المستلم للشروط وتسجيل الأسئلة غير المحسومة؛ ولا يعد إرسال الملف نقلاً للمساءلة.

إذا اعتمدت مهمة تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإيداعات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ على شرط قانوني أو بشري أو مالي أو تقني غير محسوم، فعلى المسؤول تضيق العمل أو تطبيق حماية مؤقتة أو العودة إلى البوابة السابقة. ولا يجوز استبدال الدليل بوعده بالتصحيح لاحقاً.

السجلات والأدلة المطلوبة

- بيان المؤسس ومصدر الفكرة لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».
- سجل أصول الملكية الفكرية لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».
- سلسلة تعاقدية للملكية والاستخدام المسموح لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».
- خطة الخلافة وحماية الرسالة لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».
- خارطة التسجيل والمراقبة والإنفاذ لموضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية».

المخاطر الرئيسية والضوابط

الخطر	الضابط الإلزامي
تخفيف نسبة الفكرة إلى المؤسس	اعتماد مزدوج وسجل صلاحيات
نقل حقوق دون نطاق واضح	مراجعة مستقلة وشرط توقف
استخدام العلامة ضد الرسالة	أقل وصول وسجل غير قابل للتغيير
فقد النطاقات أو المواد أو الشفرة	إعادة فحص الكفاءة والتعارض
تعارض الحقوق الشخصية مع استمرارية المؤسسة	اختبار سيناريو ومراقبة وإجراء تصحيحي

مقاييس الجاهزية

- لكل السجلات المطلوبة مسؤول وإصدار وتاريخ مراجعة بنسبة 100%
- لا يوجد انحراف حرج دون مسؤول وموعد نهائي
- جميع أصحاب الصلاحية اجتازوا فحص الكفاءة والتعارض
- اختبر الضابط في سيناريو عادي وحدي وسليبي
- يستطيع المراجع المستقل إعادة بناء القرار من السجلات

المراقبة بعد الاعتماد

بعد الاعتماد يدخل الفصل 78 في تقويم المراقبة. وتراجع الإشارات الحرجة فوراً، ومقاييس العملية شهرياً، والضمان المستقل سنوياً على الأقل وبعد أي حادث أو شكوى أو تغيير مسؤول أو توسع في الولاية. يجب أن تكشف مراقبة «خارطة الطريق للحماية القانونية» الضعف المبكر مثل زيادة الاستثناءات وتأخر المراجعة ونقص السجلات وتركيز الوصول وتكرار التجاوز اليدوي والفجوة بين الادعاء والممارسة. ولا يغلق الإجراء التصحيحي إلا بعد اختبار متكرر يثبت الفاعلية.

سيناريو التحدي العملي

قبل الاعتماد يجري الفريق محاكاة لمهمة تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإدعاءات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ مع إدخال ضغط لتسريع القرار أو تقليل السجل أو تجاوز المراجعة المستقلة. وعلى المسؤول أن يبين من يوقف العمل وما الأدلة المحفوظة وعلى أي أساس يمكن استئنافه.

يدخل المراجع في الفصل 78 معلومات ناقصة وتعارض مصالح وطلب استثناء عاجل. ولا يكون النجاح في جواب إيجابي سريع، بل في قدرة الفريق على اكتشاف القيد ورفض الخطوة غير المسندة وحماية الأشخاص والبيانات وتسجيل الاعتراض والتصعيد القانوني.

المعيار الأخلاقي والإنساني

في موضوع «خارطة الطريق للحماية القانونية» لا تقيم UD الجواز الشكلي فقط، بل الأثر في الكرامة والسلامة والحق في الاستماع. ولا يجوز الانتقام من شخص أثار قلقاً بحسن نية أو رفض عملاً غير آمن أو طلب مراجعة مستقلة. ويجب أن تفصل القرارات الجوهرية بين الحقيقة المثبتة والاستنتاج وأن تشرح عدم اليقين دون ثقة زائفة.

إذا تعارضت مصلحة UD أو شريك أو ممول أو قائد مع الشرعية وحماية الإنسان، فتسود الحماية القانونية. ويتطلب أي استثناء في «خارطة الطريق للحماية القانونية» أساساً محدداً ونطاقاً أدنى وتاريخ انتهاء واعتماداً مستقلاً ومراجعة للنتائج.

أسئلة مجلس UD

- ما القرار الدقيق الذي يسمح به الفصل 78؟
- ما القانون أو الصلاحية أو الدليل الذي قد يمنع تحويل حماية المؤسس والمؤسسة إلى سجل متسلسل للإدعاءات والعقود والأدلة والمراجعات وقرارات الإنفاذ؟
- من يستطيع إيقاف العملية دون انتقام؟
- أي سجل يتيح إعادة البناء المستقلة؟
- أي مقياس يثبت عمل الضابط عملياً؟
- متى ومن يراجع الفصل؟

بوابة القرار

لا يغلق الفصل 78 إلا بعد تأكيد موقع من المسؤول والمراجع المستقل، والنظر في الاعتراضات الجوهرية، وقبل المجلس للمخاطر المتبقية. وتمنع أي مسألة حرجية غير محسومة الانتقال؛ ويتطلب القرار المشروط مسؤولاً وموعداً وحماية مؤقتة وتاريخ مراجعة تلقائي.

خلاصة الفصل

لا تقاس قيمة «خارطة الطريق للحماية القانونية» بعدد الوثائق، بل بقدرة UD على العمل بصورة قانونية ومتسقة وقابلة للإثبات. ولا يجوز للفصل التالي توسيع النظام إلا مع الحفاظ على الحدود والمساءلة والمراجعة المستقلة المثبتة هنا.

السجل الرئيسي للإنجاز

تشكل الفصول 41-78 المسار الكامل من الشكل القانوني إلى حماية المؤسس والملكية الفكرية. ولا تسجل الحالة إلا بعد توقيع البوابة المعنية استناداً إلى أدلة حديثة.

الحالة	النتيجة	الفصل
غير مؤكد	قرار الشكل القانوني	41
غير مؤكد	الأنشطة المسموح بها والحدود المؤسسية	42
غير مؤكد	خريطة النطاق التنظيمي	43
غير مؤكد	مسار الترخيص والموافقات	44
غير مؤكد	حدود الخدمات المهنية	45
غير مؤكد	بروتوكول الاختصاص عبر الحدود	46
غير مؤكد	هيكل حماية البيانات والسرية	47
غير مؤكد	التعامل مع الأدلة والحفظ القانوني	48
غير مؤكد	استراتيجية رأس المال البشري	49
غير مؤكد	القيادة والتعيينات الرئيسية	50
غير مؤكد	التحقق المهني والاعتماد	51
غير مؤكد	أكاديمية UDJ ونظام التدريب	52
غير مؤكد	الحماية ورفاه الفريق	53
غير مؤكد	مكتبة إجراءات التشغيل القياسية	54
غير مؤكد	إدارة القضية من البداية إلى النهاية	55
غير مؤكد	ضمان الجودة والتدقيق الداخلي	56
غير مؤكد	نموذج التشغيل المالي	57
غير مؤكد	استقلال التمويل واستدامته	58
غير مؤكد	الميزانية والخزانة والضوابط المالية	59
غير مؤكد	العناية الواجبة بالشركاء	60
غير مؤكد	الشراكات الأكاديمية والعلمية	61
غير مؤكد	التعاون مع مؤسسات العدالة	62
غير مؤكد	علاقات المانحين والمستثمرين وأصحاب المصلحة	63
غير مؤكد	المشتريات وحوكمة الموردين	64
غير مؤكد	مكتب إدارة التنفيذ	65
غير مؤكد	بناء المنصة الرقمية الآمنة	66
غير مؤكد	حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول	67
غير مؤكد	الأمن السيبراني والمرونة	68

التشغيلية

69	مراجعة الجاهزية للتجربة	غير مؤكد
70	البرنامج التجريبي المحكوم	غير مؤكد
71	القياس والتعلم والقيمة العامة	غير مؤكد
72	قرار التوسع وبواباته	غير مؤكد
73	شبكة الخبراء العالمية	غير مؤكد
74	الاعتماد والمعايير العالمية	غير مؤكد
75	الجاهزية للإطلاق المؤسسي	غير مؤكد
76	رؤية المؤسس والإرث المؤسسي	غير مؤكد
77	حماية المؤسس والملكية الفكرية	غير مؤكد
78	خارطة الطريق للحماية القانونية	غير مؤكد